في وجميع امكانات الاجزاء بالنسبة الى الكل من حيث الكل
وسبب لجميع احتياجات الاجزاء وسبب لاحتياج
الكل الى الاجزاء ايضا والحاصل ان الامكان مفهوم
كلي وهو كما يصدق على كل واحد من افراده يصدق على
المتعدد من افراده ايضا فامكانات الاجزاء
امكان والامكان باعتبار تحققه في ضمن كل مصداق يقتضي
احتياجا مناسبا لما يتصف بمصداقه فالامكان المتحقق
في ضمن جميع الامكانات يقتضي احتياجا مناسبا للموصوف
جميع الامكانات وهو الكلي الكل المجموعي والاحتياج المناسب له
نوعان احدهما احتياج بلا واسطة وهو احتياج الى الاجزاء
وثانيهما احتياج بواسطة وهو الاحتياجات القائمة بالاجزاء
فجميع الامكانات لكونه مركبا غير حقيقي حكمه جميع احتياجات
الاجزاء ولكونه مصداقا للامكان والامكان يقتضي احتياجا
مناسبا بمفهوم الموصوف بمصداقه حكمه احتياج موصوفه
الذي هو الكل المجموعي الى اجزائه فمجموع الامكانات يقتضي
احتياجا موصوفه الى اجزائه بلا واسطة واحتياجه الى ما
يحتاج اليه اجزاؤه بواسطة فعلى ما حققنا لا يتم ما افاده
من ان مخالفة الكل المجموعي للكل الافرادي في المركب الغير
الحقيقي الكون الا ان يكون جميع احكام الاجزاء احكام الكل فحاصل

فحاصل ما كتبنا ان مجموع الامكانات لكونه مركبا غير حقيقي حكمه
جميع احتياجات الاجزاء المركب الغير الحقيقي الذي يكون كل
جزء من اجزائه مصداقا لطبيعة مقتضية لحكم كذا متصفا
بمصداقه اذا كان ذلك المركب ايضا مصداقا لتلك الطبيعة
يحكم كان حكمه مع مجموع تلك الاحكام حكما مناسبا لذلك
المركب ثم لا نعقل ان الكل المجموعي بالنظر الى ما افاده الا اناس
تفاوت حاله بالنسبة الى اجزائه باعتبار الوجود وهذا التفاوت
لا يليق بحال المركب الاعتباري والجواب باعتبار اصطلاح
الحكيم بان الحكيم ما يتفرع على الوجود ليس كذلك وما قلنا في الحكم — والوجود
لا في الحال مطلقا فليس بمرضي ثم لا يخفى مع انه رحمه الله لما
سلم ان الاحتياج من متفرعات لكن يحقق الامكانات
وبهذا القدر جعل الاحتياج من جملة الاحكام فيفهم انه يكفي
في كون الشيء متفرعا على الوجود ان يكون من متفرعات محقق
ولا شبهة في كون الوجود من متفرعات تحقق الوجود
لان الشيء ما لم يجب لم يوجد التأكد اشير اليه في الآية
اعلم ان الشارع لو قال لا حول ولا قوة الا بالله فهو دليل صريح لا
يتوجه لنا ان يوقف فيه لان كل ما اجريه حق لم لو قال لو
كان سوى الله جاز لزم كذا او الكفي بهذا القدر وبهذا القدر
عبارة من الله تعالى لنا ان هذا معقول المعنى فهذا الى النظر

Copyright © King Saud University